

سيقدم إحاطة إلى مجلس الأمن نهاية سبتمبر الجاري

بنعم ربح أطراف الحوار على حسم القضايا المتعلقة

نفقات مؤتمر الحوار حتى

آخر يوليو تقارب الملياري ريال

بلغ إجمالي نفقات مؤتمر الحوار الوطني الشامل عن الموازنة الخاصة بالدعم الحكومي خلال الفترة من ١٨ مارس إلى ٣١ يوليو ٢٠١٣ (ملياراً وتسعمائة وعشرين مليون ريال) توزعت على بدلات المشاركة لأعضاء المؤتمر والمرتببات والأجور ونفقات النزول الميداني لفرق العمل ونفقات الإعلام المرئي والسمعي والمقروء وخدمات الأمن ونفقات أخرى.

وقال وليد قائد العميثلي مدير الشؤون المالية والموازنة بالأمانة العامة لمؤتمر الحوار إن مساهمة الحكومة اليمنية في تمويل المؤتمر بلغت ستة ملايين دولار، أي ما يعادل ملياراً ومائتين وتسعة وثمانين مليون ريال، فيما بلغ الدعم السعودي المستلم من أمانة الحوار ٥ ملايين دولار، وأكثر من ١٥٨ مليون ريال قيدت على الأمم المتحدة UNOPS.

وبلغ إجمالي مصاريف الإعلام المرئي والمقروء والسموع أكثر من ٢٧ مليوناً وإجمالي مستحقات المشاركين الأعضاء في المؤتمر حتى تاريخ صدور هذا التقرير مليار وسبعمائة واثنان وتسعون مليون ريال.

القضية الجنوبية وقضية صعدة وأي قضية خلافية أخرى لن يتم إلا عبر الحوار.

وقال «لننظر حولنا ونقدر ما حققته خارطة الطريق للتغيير السلمي غير المسبوقة في أي دولة عربية تلك التي أرستها الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ولنقدر قيمة قفّز اليمن فوق حرب حتمية بإرادة واعية وصلبة وتقدير نموذج حوار وطني شامل وتشاركي لم تعرفه المنطقة من قبل».

من جانب آخر نفى مكتب بنعمر ما تناقلته بعض وسائل الإعلام من أنباء مغلوطة زعمت فيها اقتراح المبعوث الأممي تمديد المرحلة الانتقالية الحالية في اليمن.

وقال المكتب في البيان، الذي نشرته وكالة (سبأ) «إن بنعمر شدّد في مناسبات عدة على ضرورة تجاوز التحديات المتبقية حول بعض القضايا المطروحة للنقاش في مؤتمر الحوار الوطني في أقرب وقت، والتوافق على وثيقة مخرجات نهائية من أجل إنجاحه». مبيناً أن المبعوث الأممي حث مختلف الأطراف السياسية على التزام ما توافقت عليه في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.



أن زمن المناكفات والمماطلات والعرقلة والتشدد في المواقف انتهى.

وأكد بنعمر خلال افتتاح المؤتمر العام لدعم مؤتمر الحوار الوطني والنقاش حول إصلاح الدولة في اليمن الذي عقد السبت الماضي أن حل

أكد المبعوث الأممي جمال بنعمر على أهمية التوافق على مسودة الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني وشكل الدولة وصياغة الدستور. واعتبر بنعمر خلال لقاء الرئيس هادي ممثلي المكونات السياسية هذه القضايا الثلاث تمثل التحديات الرئيسية التي تواجه الحوار الوطني في الوقت الحالي. وقال: «يجب إنجاز هذه الأمور في أقرب وقت ممكن».

وأضاف في منشور له على صفحته في الفيسبوك «أكدت خلال اللقاء أن المجتمع الدولي ينظر إلى اليمن كنموذج لحوار وطني شامل وتشاركي، لم تعرفه المنطقة من قبل».

وأثنى بنعمر على جهود الرئيس هادي وحزمة القرارات التي اتخذتها الحكومة بتوجيه منه، وآخرها إقرار مصفوفة حول الإجراءات التنفيذية للنقاط العشرين والنقاط الإحدى عشرة المتعلقة بالقضية الجنوبية، والاعتذار لأبناء الجنوب وصعدة على الحروب السابقة.

وأبلغ بنعمر الرئيس هادي والمجتمعين أنه سيقدّم إحاطة إلى مجلس الأمن في السابع والعشرين من سبتمبر في نيويورك، وقبلها سيشارك في الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن.

كما دعا مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في اليمن إلى ضرورة حسم ما تبقى من قضايا عالقة في مؤتمر الحوار، مشيراً إلى أن الوقت لم يعد في صالح أي من الأطراف، وأن على الجميع أن يدرك

٣ نقاط جديدة للجنة الحلول والضمانات في فريق صعدة

أضافت لجنة الحلول والضمانات في فريق قضية صعدة ثلاث نقاط جديدة إلى النقاط الـ ٢٣ التي تم الاتفاق عليها في السابق في إطار اللجنة ضمن الحلول والضمانات للقضية.

وتنص القرارات على الآتي:

- على الحكومة وضع آلية تنفيذية مزمّنة لتنفيذ النقاط العشرين والقرارات الواردة في هذا التقرير في مدة أقصاها شهر من اختتام مؤتمر الحوار الوطني على أن تكون الأولوية لتطبيق كل ما هو متعلق بحقوق المتضررين من تلك الحروب.
- معالجة الثارات والزاعات الناجمة عن حروب صعدة في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.
- على الدولة اعتباراً ومعاملة كافة ضحايا حروب صعدة من جميع الأطراف كشهداء والقيام بكفالة أسرهم وأسر الجرحى أسوة بشهداء وجرحى الثورة الشبابية الشعبية والحراك وعبر صندوق وقرار جمهوري واحد بدون أي تمييز.
- وأضيفت هذه النقاط وتم التوافق عليها من جميع الأطراف.

«مناهضة الكسب غير المشروع» مع وقف التعاقدات النفطية في الوقت الراهن

أشاد مركز مناهضة الكسب غير المشروع بموقف فريق الحكم الرشيد بمؤتمر الحوار الوطني ومطالبه الوطنية بوقف أي تعاقدات نفطية في المرحلة الراهنة رحباً باتفاق فريق الحكم الرشيد على (٥٩) نصاً من الأسس الدستورية التي ينشدها أبناء اليمن منذ زمن طويل، بما فيها من مساواة وحرية وتأكيد على المواطنة المتساوية للجميع أمام الدستور والقانون، وانتهاج الشفافية ومبادئ الحكم الرشيد.

واعتبر المركز في بيان صادر عنه هذا التوافق بادرة طيبة تكشف عن روح وطنية منجردة عن المصالح الضيقة والتبعية العمياء؛ مؤكداً أن رفع الحصانة عن شاغلي السلطات العليا وإخضاعهم للمساءلة واشتراط تقديم ذمتهم المالية لتوليهم السلطة وقبل مغادرتهم لها، والنص على أن جرائم الفساد ونهب المال العام والكسب غير المشروع لا تسقط بالتقادم، وأحققة المواطنين في إقامة الدعاوى لاسترداد الأموال المنهوبة؛ وحظر التشريع الذي يمس النظام السياسي الديمقراطي من قبل السلطين التشريعية والتنفيذية إلى غير ذلك من النصوص التي تضمنها الاتفاق هي مطالب للغالبية العظمى من الشعب اليمني وقواه الحية، كما أنها عماد استقراره وتطوره وازدهاره، وسيعمل من أجلها مركز مناهضة الكسب غير المشروع مع كافة الشركاء في المجتمع المدني والجهات المعنية في الحكومة وغيرها من الجهات المستقلة المهتمة، من خلال حشد التأييد لها داخل مؤتمر الحوار وخارجه وتقديم كافة أشكال الدعم الممكنة من أجل صياغتها في دستور اليمن الجديد نصوصاً ملزمة للجميع دون استثناء.

ودعا كافة أعضاء المؤتمر إلى إقرار هذه الأسس وإصلاح التشريعات التي ما زالت تشكل أرضية خصبة للفساد والإسراع في إعداد الدستور وإنهاء معاناة أبناء اليمن من الفوضى والفساد.

على صعيد آخر طالب المركز رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق بوقف سيطرة قوى الفساد على هذا القطاع، ووضع حد لما يجري من استنزاف وهدر لثروة اليمن النفطية، وحذر من ارتكاب ما وصفها جريمة أخرى مشابهة لجريمة بيع الغاز اليمني للشركة الكورية أو رهن المزيد من الثروات النفطية بيد شركات فاسدة وأخرى وهمية.



بقضايا العسكريين والأمنيين لزيارة محافظة شبوه لانجاز هذه المهمة.

وطالب محمد غالب في ختام تصريحه رئيس الجمهورية بتوجيه اللجان الرئاسية المكلفة بالمهام المذكورة بسرعة البت في هذه الشكاوى وإرسال مندوبين عنها إلى محافظة شبوه للقيام بواجبها تجاه ضحايا حرب صيف ٩٤ الظلمة من عسكريين ومدنيين.

طلب منهم التحرك إلى المكلا والبقاء هناك لاستكمال الإجراءات مع اللجنة المختصة وبسبب ظروفهم المالية الصعبة لم يتمكنوا من التوجه إلى المكلا.

وأكد محمد غالب أن اللواء يحيى محمد الشامي رئيس فريق الجيش والأمن يقوم على ضوء هذه الشكاوى بمتابعة رئاسة مؤتمر الحوار بشأن إفادة اللجنة الرئاسية المكلفة

قال محمد غالب احمد ممثل الحزب الاشتراكي اليمني في مؤتمر الحوار الوطني وعضو فريق أسس بناء الجيش والأمن في المؤتمر إن أعضاء وعضوات الفريق تلقوا شكاوى من المتقاعدين والمباعدون قسرا عسكريين وأمنيين من محافظة شبوه مفادها بأن مئات منهم قد حرموا من اللقاء باللجنة الرئاسية المكلفة بهذا الشأن. وأضاف ممثل الاشتراكي أنه

(الحوار الوطني آفاق وتساؤلات) في مؤسسة حداثة

وتسأل سيف عن جدوى المراهنة على نجاح صنع التغيير من خلال قوى وإحزاب ومكونات سياسية واجتماعية وثقافية صلبة مارست القطيعة مع الديمقراطية خلال المراحل الماضية، التي قال أصبحت اليوم متنطعة الى أبعد حد بالادعاء على قدرتها في حمل مرتكزات دعائم الحوار في المرحلة الجديدة الراهنة؛ مشيراً إلى التساؤل سوف يبقى عن علاقة معرفتنا بثورة جارية لا نعرف خواتيمها».

في السياق، استعرضت الحامية نادية الخلفي في الندوة مخرجات الحوار فيما يتعلق بالتقرير النهائي المقدم للجلسة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني من فريق الحقوق والحريات منوهة إلى أن «هناك مواضيع لم تدرج في هذا التقرير منها مشروع الدستور على مبدأ سيادة القانون كونها المرتكز الأساسي لأي سلطة ذات طبع مدني وباعتباره الضمان للحقوق والحريات» حد قولها.

وقالت الحامية الخلفي إن القوانين اليمنية متناقضة ومخالفة لأصلها وهو الدستور، وقالت نجد الحكومة تخالف المخالف في التنفيذ، فعلى سبيل المثال إنشاء المحاكم الجزائية المتخصصة التي تعد مخالفة لدستور الجمهورية اليمنية المعدل بعد الحرب. وأكدت على قانونية عدم جواز إنشاء محاكم استثنائية لأي سبب كان.

وانتقدت حكومة الوفاق التي قالت: إنها جاءت لكي تؤكد على عدم احترام الدستور واحترام مبدأ سيادة القانون وهي تعلم ان هذه المحاكم أصبحت مجرد إدارة بيد الأمن السياسي والقومي وهي تمارس قمة الامتهان لأدمية الانسان وهي لا تستطيع للكبار من القوم وإنما تقدر على الأحداث والفقراء الذين ليس لهم ظهر يحميهم من تعسفها.

تهتم بقضايا المياه والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية التي يجب تنفيذها في مؤتمر الحوار الوطني. من جانبه قدم الاستاذ جازم سيف الباحث في الشؤون السياسية ورقة عمل حول (مؤتمر الحوار الوطني آفاق وتساؤلات مستقبلية) طرح فيها جملة من التساؤلات منها ما يتعلق بكيفية تشكيل مؤتمر الحوار وأخرى حول نوع القوى التي صممتها والمشاريع السياسية المتنافسة. وقال متسائلاً «هل الحوار في ظروف اليمن الحالية بالاستناد الي تجاربها التاريخية يعد فعلاً واعتمالاً انسانياً ينزع الى تبعية واستنفاد ثقافة السلم؟ أم هدنة واستراحة مؤصلة لأغير الى ساحات حروب جديدة؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار ما يسمى جمهورية «موقنيك» جمهورية مفتوحة على العقل والوعي لها محسنات وآليات قلب وحرف ومواد تخصيص متخلفة من مخزونات الدماء تطل بافققها على الجمهورية اليمنية وتدر عليها بعائدات نقيدها بإعادة الصهر والبناء والتحديث على اسس مختلفة».

